الأمم المتحدة S/2010/666

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى الرسالتين المؤرختين ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/764) و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/765) بشأن الترتيبات الأمنية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ووفقا لما جاء في هاتين الرسالتين المتبادلتين، فإنه بالإضافة إلى الحماية التي قدمتها القوة المتعددة الجنسيات في العراق في ذلك الحين، رحب المجلس بالتدابير المقترحة لإنشاء هيكل أمني متكامل للأمم المتحدة يتكون من أربعة عناصر، هي موظفو الأمن الدوليون، وموظفو تنسيق الحماية، ومفرزات الأمن الشخصي، ووحدات الحراسة. وفيما يتعلق بالعنصر الرابع، أذن مجلس الأمن بنشر ثلاث وحدات مشكلة تتكون كل واحدة منها من ١٦٠ شرطيا مدنيا مسلحا، وأفراد شبه عسكريين أو عسكريين (٤٨٠ في المجموع) تقدمهم الدول الأعضاء في شكل وحدات، تصبح جزءا من البعثة وتسند إليها بالتحديد مسؤولية مراقبة الدخول إلى أماكن البعثة وتسيير دوريات داخلها.

وأود أن أشكر مجلس الأمن على دعمه المتواصل للهيكل الأمني المتكامل في العراق، الذي كان له دور حيوي في وجود الأمم المتحدة في هذا البلد منذ عام ٢٠٠٤. وإذ ألاحظ التغييرات الهامة التي استجدت في العراق منذ ذلك الحين، بما في ذلك التحسن العام للحالة الأمنية والنقل التدريجي للمسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات (قوات الولايات المتحدة في العراق، الآن) إلى قوات الأمن العراقية، أرى أن العمل في العراق لا يزال صعبا. ومع التخفيض المقرر لقوات الولايات المتحدة، ستحتاج البعثة على نحو متزايد في العام القادم إلى الاعتماد على الهيكل الأمني المتكامل للأمم المتحدة وعلى قوات الأمن العراقية.

281210 281210 10-70769 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونظرا لتغير الظروف في العراق، أعتزم إدخال عدة تعديلات هامة على الهيكل الأمني المتكامل للأمم المتحدة بصيغته الأصلية القائمة منذ عام ٢٠٠٤، وذلك على النحو التالي:

(أ) ستشمل آلية التنسيق بين الأمم المتحدة وحكومة العراق خبراء استشاريين من الشرطة و/أو ضباط اتصالات؛

(ب) بالإضافة إلى مراقبة الدخول وتسيير الدوريات داخل أماكن البعثة، ستقدم قوة الحراس الحماية الأمنية المنتقلة والقريبة لأفراد الأمم المتحدة خارج أماكن الأمم المتحدة. وقد أبلغت الأمم المتحدة حكومة العراق بما تعتزم القيام به في هذا الصدد.

وأعتقد أنه سيكون لزيادة الدعم الأمني المقدم من قوات الأمن العراقية، بالإضافة إلى مواصلة العمل بالهيكل الأمني المتكامل للأمم المتحدة، على النحو المشار إليه أعلاه، دور حيوي في تأمين توافر مستوى كاف من الحماية في المستقبل المنظور لأفراد الأمم المتحدة العاملين في العراق.

وأغدو ممتنا لو أمكنكم تأكيد ما إذا كانت هذه التعديلات على الهيكل الأمني المتكامل للأمم المتحدة تحظى بقبول مجلس الأمن. فسأتخذ عندئذ الخطوات اللازمة لإعادة تشكيل الهيكل الأمني المتكامل للأمم المتحدة ومفاتحة الدول الأعضاء بشأن المساهمات المترتبة على ذلك.

(توقيع) **بان** كي - مون